

## القروض الصينية حبل نجا بعض الدول الأفريقية

وتستخدم هذه القروض في المقام الأول في تشييد البنى التحتية المتنوعة، والتي تبشر بعوائد سخية، لأنها ضرورية لبناء القدرات الاقتصادية للدول الأفريقية. ولا تربط بكين القروض بشروط سياسية كما تفعل بعض الدول الغربية التي تتخذ أحيانا من ملفات الحريات وحقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية. وتنتشر البيانات الحديثة إلى أن الصين أقرضت دولا في القارة قرابة 143 مليار دولار بين عامي 2000 و2017، على شكل قروض لتمويل مشروعات تتعلق أساسا بالبنية التحتية، من نوعية سكك الحديد والطرق والموانئ، الأمر الذي أحدث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية الأفريقية.

ساعد ذلك على نمو التجارة بين الطرفين من عشرة مليارات دولار عام 2000 إلى 200 مليار عام 2018. بينما تشهد التجارة الأفريقية مع أوروبا والولايات المتحدة ركودا منذ سنوات، الأمر الذي اغرى بكين بزيادة نفوذها.

بالموازاة مع ذلك، تم تسجيل نمو قوي في الاستثمارات المباشرة للصين في أفريقيا. وحسب وزارة التجارة الصينية، تستثمر بكين سنويا ما يقرب من 15 مليار دولار في الدول الأفريقية، وهو رقم قابل للارتفاع مع نمو الطموحات الاستراتيجية.

يقف خلف هذه الاستثمارات هدف رئيسي، هو تأمين مشتريات بكين في مجال الموارد الطبيعية، ما دفعها إلى الشروع في بناء مصانع تابعة لها في بعض الدول الأفريقية بهدف غزو بعض الأسواق المجاورة بمنتجاتها والاستفادة من اليد العاملة الأفريقية الرخيصة.

باتى السخاء الصيني في منح القروض للدول الأفريقية أيضا في سياق رغبة بكين في تنفيذ مبادرة "حزام واحد- طريق واحد"، وإعادة رسم خارطة الأمن العالمية خارج جوارها القريب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والذي تنشط فيه واشنطن حاليا لاحتواء الصعود الاقتصادي والعسكري الصيني.

تنتظر بكين إلى أفريقيا على أنها ساحة مهمة يمكن أن تساهم في تعزيز قوتها العامة على نحو يقترب كثيرا من أن تصبح قوة عظمى، اقتصادية وسياسية وعسكرية، على قدم المساواة مع الولايات المتحدة.

من المرجح أن تنجح سياسة القروض التي تتبناها بكين مع أفريقيا في تحقيق حلم أن تصبح الصين قوة اقتصادية أولى عالميا، بسبب حالة الفراغ التي شهدتها القارة، جراء التجاهل الأمريكي لها، وانشغال غالبية الدول الأوروبية بأزماتها الداخلية التي عصفت بطموحات بعضها.

لذلك لن يجد الصينيون صعوبة كبيرة في تحقيق المزيد من التمدد في القارة الأفريقية من خلال سياسة القروض والاستثمارات، لأن دولها لم يعد أمامها حليف ثقف فيه سوى بكين التي خصصت مبلغا كبيرا للاستثمار في القارة، ويقدر بأربعة تريليونات دولار، وهو مبلغ ضخم للغاية.

وتؤكد معطيات كثيرة أن العديد من الرعاء الأفارقة تخلوا عن ترددهم في التصريح علنا بأن الصين هي "مسرة النجاة بالنسبة لاقتصاديات بلدانهم"، من حيث الاستثمارات الجديدة، والمساعدات المالية لمواجهة الوضع الاجتماعي المتردي، ونقل التكنولوجيا الحديثة، ما يجعل دول القارة السمراء تحت قبضة وتأثير الصين لفترة طويلة قادمة.

د. أحمد قنديل  
خبير في الشؤون  
الاستراتيجية



لم تعد أفريقيا بالنسبة للصين كنزا من الموارد الطبيعية التي تستغلها بنشاط لتمتية اقتصادها، إنما أيضا ساحة لم النفوذ السياسي والعسكري، في ظل تنامي التنافس مع الولايات المتحدة التي تشن حربا تجارية قاسية عليها.

لم يكن غريبا أن تدشن بكين أول منتدى صيني- أفريقي للسلام والأمن في منتصف يوليو الماضي، تحت عنوان "تعزيز التعاون وبناء الأمن بصورة مشتركة"، بحضور حوالي مئة مندوب من خمسين دولة أفريقية، بينهم 15 وزير دفاع ورئيس أركان جيش، لمناقشة أمور عسكرية مختلفة، والتباحث حول دور الجيوش في مجال السلام والأمن وغيرها من القضايا المؤثرة في استقرار القارة، والتي تفضي إلى تدعيم علاقات الصين مع انظمتها.

الصين أقرضت دولا أفريقية  
قرابة 143 مليار دولار بين  
2000 و2017، على شكل  
قروض لتمويل مشروعات  
البنية التحتية

جاء تدشين المنتدى بعد أن تعهدت بكين خلال قمة التعاون الصيني الأفريقي (فوكا)، التي عقدت في 3 سبتمبر الماضي، بتعزيز التعاون العسكري والمالي مع دول القارة، وتقديم تمويل جديد بقيمة تصل إلى 60 مليار دولار، ونشط جزء من ديون الدول الأكثر فقرا في القارة، وكانت مستحقة في نهاية عام 2018.

وأوضح الرئيس الصيني شي جين بينغ أن التمويل الجديد لأفريقيا يشمل 15 مليار دولار في صورة مساعدات وقروض من دون فائدة وأخرى ميسرة، فضلا عن خط ائتماني بقيمة 20 مليار دولار، وصندوق خاص للتنمية بعشرة مليارات دولار، وصندوق للواردات من أفريقيا بخمسة مليارات دولار.

تلقى الشركات الصينية تشجيعا على زيادة وتيرة الاستثمار في القارة خلال السنوات الثلاث المقبلة، وسوف تنفذ الصين 50 مشروعا للتنمية الخضراء وحماية البيئة في أفريقيا، مع التركيز على مكافحة التغيرات المناخية والتصحر وحماية الحياة البرية.

وأثار تزايد القروض الصينية إلى الدول الأفريقية نقاشا ساخنا بين فريقيين. أحدهما يعارضها من باب أن بكين تعتمد نصب "فخ الديون" لأفريقيا لتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي، والسيطرة على القارة وغزوها بادوات اقتصادية محكمة، ما يقدم نموذجا استعماريًا جديدا عبر محاور كثيرة، فتتمثل في محاولة الهيمنة على الموارد الطبيعية، وإقامة فروع للشركات الصينية في أفريقيا، وقد يصل الأمر إلى الحفاظ على معدلات الفساد في القارة بما يخدم مصالح بكين.

ويرى الفريق المؤيد أن القروض الصينية نعمة كبيرة لتحقيق التنمية في أفريقيا، وتمتيز بسعر فائدة أقل، يتراوح بين 2 إلى 3 بالمئة سنويا مقارنة بـ 6 بالمئة للقروض الأمريكية، وفترة سداد أطول مقارنة بمتوسط سوق التمويل الدولي، الذي تسيطر عليه الدول الغربية.



أفريقيا سلاح بكين لمقارعة الكبار



ترشحات تثير الجدل بشأن تحييد الإدارة

## أجهزة الدولة سلاح أصحاب السلطة: من يحصن الانتخابات في تونس

رئيسا الحكومة والبرلمان وزير الدفاع يتسابقون نحو قصر قرطاج

التشويه الشرسة والمهجنة التي يتعرض لها من جهات متعددة الأطراف، هذه الجهات تستعمل وسائل وإمكانات الدولة لتشويهها. ولم تقف المسألة عند هذا الحد، حيث تعاملت جل المكونات السياسية المعارضة ليوسف الشاهد بتفككه وتندر بعدما تمت الخميس الماضي، مدامه منزل عبدالعزيز الدغسني صهر رئيس حركة النهضة راشد العنوشي المتهم بالتورط في قضية الجهاز السري للحزب الإسلامي. وقد استهجن البعض من المتابعين رغم دفعهم لوجوب تفكيك ملف قضية الجهاز السري هذا التصرف ووضفوه في خانة توظيف أجهزة الدولة، مستغربين من عودة الشاهد في هذه الفترة بالذات إلى ملف الجهاز السري الذي دفع الباجي قائد السبسي قبل رحيله وكذلك أحزاب المعارضة إلى وجوب حلحله لكن دون أن تتفاعل الحكومة مع ذلك.

### الشاهد والنهضة

يرجع جل المتابعين اعتماد الحكومة على هذا الملف إلى ما يعتبره الشاهد طعنة النهضة التي ساندت حكومته طيلة عامين، لكنها في ما بعد اختارت ترشيح نائب رئيس الحركة عبدالفتاح مورو لخوض الانتخابات الرئاسية.

من ناحية أخرى، تسيل أيضا العديد من الإجراءات التي اتخذها رئيس الحكومة في هذه الفترة بالذات الكثير من الحبر، من ذلك إعلان الحكومة مثلا عن إغلاق وحدة إنتاج مادة ثلاثي الفوسفات الرقيق وهو مطلب شعبي منذ سنوات في محافظة صفاقس وسط شرق البلاد بتعلة أن إفرارات مصنعها الملونة تمثل كارثة بيئية بالغة الخطورة على صحة المواطنين، أو الإعلان أيضا عن عدة إجراءات تستهدف المرأة وخاصة المرأة العاملة الفلاحية من ذلك تأمين ظروف نقل آمن للعمل رغم وعود الحكومة منذ عامين لهذه الفئة التي تعرضت للكثير من حوادث المرور بسبب سوء ظروف نقلها إلى الضيعات الفلاحية.

لكن، رغم كل ما يقال حول إمكانية توظيف أجهزة الدولة، يحمل عديد المتابعين للشأن السياسي من الطرف المقابل أملا عريضة تعول على فطنة التونسيين في تصديهم لكل أنواع الخروقات وفضحهم أي ممارسات غير قانونية توظف المؤسسات العمومية أو تزج بها في العمل السياسي، لتبقى في النهاية المهمة الأصعب موكلة لهيئة الانتخابات كونها ستتعامل لأول مرة مع قد يحصل من تجاوزات يفتقرها مرشحون يتقلدون مناصب هامة في هرم السلطة.

وأضاف "سابقى على رأس الحكومة واتحصّل مسؤوليتي في الدولة، لأن في استقالة رئيس الحكومة استقالة للحكومة، وفي هذا هروب من المسؤولية"، مشيرا إلى أنه لا وجود لسبب قانوني يدفعه إلى الاستقالة.

من الناحية المنطقية والعملية وعند الغوص في صلاحيات كل من رئيس الحكومة أو رئيس البرلمان أو وزير الدفاع، يتبين على الأقل نظريا أن عبدالكريم الزبيدي لن تكون أمامه أي فرصة لتوظيف أجهزة الدولة بما أن منصبه منحصر في تسيير دواليب المؤسسة العسكرية التي أثبتت في أحلك الفترات التي مرت بها تونس أنها زاهدة

وبنفس الطريقة تقريبا، فإنه بعدما مضت كل الأحزاب للتركيز على حملاتها الانتخابية التشريعية والرئاسية، فإن عبدالفتاح مورو مرشح حركة النهضة الإسلامية صاحبة الأغلبية في مجلس نواب الشعب للانتخابات الرئاسية، لن يكون بين يديه أي أسلحة برلمانية تذكر قد يوظفها في الانتخابات.

وفي كل هذا تبقى الحكومة بما تتمتع به من صلاحيات واسعة النفوذ، إثر ترشح رئيسها للانتخابات الرئاسية وعدد من وزرائها للانتخابات التشريعية محل اتهام مبانسر بانها ستتحقق مؤسسات الدولة وترج بها في معاركها الانتخابية، خاصة أن لها نفوذا واسعا ليس فقط على المستوى المركزي بل على كل الإدارات والمؤسسات العمومية في مختلف جهات البلاد.

منذ الهولة الأولى، التي فتح فيها باب الترشيحات للانتخابات الرئاسية، لم تكن الاتهامات الموجهة لرئيس الحكومة بتوسّل أجهزة الدولة لإمالة الكفة لفائدته من باب التخمينات، بل جاءت على لسان وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي الذي كشف عن تعرّضه لضغط كبير وحملة تشويه شعواء من قبل أجهزة نافذة في الدولة.

وقال الزبيدي لدى تقديم ترشحه للانتخابات حرقيا "إني استنكر حملة

في سابقة منذ ثورة يناير 2011، تُنظّم تونس استحقاقات الانتخابات الرئاسية هذا العام، وسط شدّد وجذب وتخوفات كبيرة من أن تكون هذه المحطة مُفسدة للمناخ السياسي والديمقراطي، على اعتبار أن الانتخابات الرئاسية تشهد هذه المرة تقديم شخصيات وأسماء بارزة تمسك بدواليب الدولة وتحديدا في هرم السلطة، ترشحاتها لخوض السباق نحو قصر قرطاج، حيث قدّم كل من رئيس الحكومة يوسف الشاهد ورئيس البرلمان عبدالفتاح مورو وكذلك عبدالكريم الزبيدي رسميا ترشحاتهم لخلافه الباجي قائد السبسي في رئاسة الدولة. وكل هذا يشي بأن الحملات الانتخابية ستكون ساخنة ومراهنة على سلاح توظيف أجهزة الدولة رغم أن الدستور يقر بوجود تحييد الإدارة وعدم الزج بها في صراعات الانتخابات.

الراحل الباجي قائد السبسي) وكذلك وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي عن ترشحهم للمنافسة في الانتخابات على الفوز بكري قرطاج.

لم يكن الجدل الجديد، هذه المرة متابتا من ثبوت وجود خرق دستوري أو قانوني، بل إنه يتعلق بمسألة أخرى متفق عليها بصفة عُرفية وتحصن أخلاقيات العمل السياسي، حيث كان شعار الطبقة السياسية المرفوع طيلة تسع سنوات هو وجوب تحييد الإدارة وتجنب توظيف أجهزة الدولة في معارك الانتخابات، ما يعني وجوبا أنه كان على رئيس الحكومة يوسف الشاهد أو عبدالفتاح مورو رئيس البرلمان أو عبدالكريم الزبيدي وزير الدفاع تقديم استقالاتهم لتجنب الوقوع في التجاوزات أو ربما التشكيك في ما فعل حتى في نتائج الانتخابات.

لقد عرفت تونس منذ عام 2011 و2014 وكان الاتفاق بين مختلف حساسيات الطبقة السياسية أن تقتصر أدوار المسؤولين على إدارة دواليب الدولة وخاصة رئيس الحكومة والوزراء فقط على توفير المناخ الملائم لإجراء الانتخابات دون المشاركة فيها أو الترشح لأي منصب، لكن هذه المرة يختلف الأمر كثيرا، ما جعل المشهد أكثر تعقرا حتى قبل انطلاق الحملات الانتخابية باتهامات متبادلة، لا تقتصر فقط على تمليل المعارضة بل انخرطت فيها الأسماء الحاكمة المشاركة في الانتخابات والتي أخذت تكيل لبعضها التهم بشأن توظيف أجهزة الدولة.

وفي قلب هذه المعركة، تكلّل رئيس الحكومة يوسف الشاهد عند تقديم مبررات عدم استقالته من رئاسة الحكومة بأنه اختار المراهنة على قصر قرطاج، ولو فعل ذلك (الاستقالة) لتم تأجيل الانتخابات، قائلا "إن استقيل من مهامي خلال الحملة الانتخابية".

وسام حصدى  
صحافي تونسي



تونس - غلقت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الجمعة، باب تقديم الترشيحات للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والتي ستجرى دورتها الأولى يوم 15 سبتمبر القادم، لتتحدد وتحسم بذلك الملامح النهائية لخارطة المرشحين للانتخابات من حيث الجدية ومن حيث الأحمال والأوزان السياسية والشعبية.

### صراع في هرم السلطة

تميّزت الأيام الأولى التي فتحت فيها هيئة الانتخابات يوم 2 أغسطس الماضي باب تقديم الترشيحات للانتخابات الرئاسية بظهور انتخابي اتسم بنوع من التهريج وكذلك بعدم جدية الأسماء التي طرحت نفسها لخلافه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، ما يؤكّد فعلا أن الديمقراطية التونسية تبقى فنية وناشئة وفي حالة نربة وأنها مرّت بفشل الطبقة السياسية طيلة تسع سنوات في الارتقاء بالفعل السياسي من مرحلة الاستسهال إلى مرحلة أخطر وهي الاستسهال أي الاستهانة والاستخفاف بتقلد المسؤوليات داخل أجهزة الدولة.

في الربع ساعة الأخير، وقبل نهاية فترة قبول الأجل، نزلت الأسماء والشخصيات السياسية البارزة من المعارضة ومن الحكم لتقدّم نفسها كخيار مطروح أمام التونسيين خلال الاستحقاق الانتخابي الرئاسي، لكن هذه الترشيحات الجدية للانتخابات لم تمنع بدورها من خلق جدل جديد في المشهدين السياسي والإعلامي، خاصة بعدما أعلن كل من رئيس الحكومة يوسف الشاهد وكذلك المكلف بأعمال رئاسة البرلمان عبدالفتاح مورو (خلف الرئيس السابق للبرلمان محمد الناصر الذي تولى بدوره مهام رئاسة الجمهورية بعد وفاة الرئيس